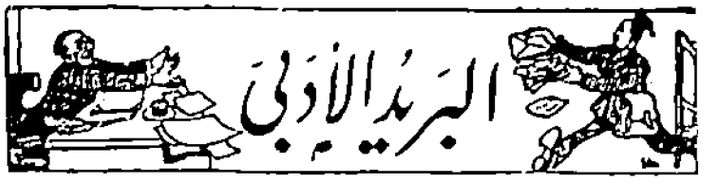

حكم سليمان:

إلى صديقي الأستاذ العقاد المحترم

في التوراة مطارق كثيرة لتكبير جماجم الصهيونيين الأنذال في الإصحاح الثالث من سفر الملوك الأول قصة فحواها أن مرأتين وقفتا بين يدي الملك سليمان تتنازعان طفلا. فقالت الأولى إني وهذه المرأة نسكن في بيت واحد، وقد ولدت كل منا ولداً، وفي هذا الصباح صحوت فإذا الطفل الذي على ذراعي ميت، وإذا هو ابن هذه المرأة، ورأيت ابني على ذراعها. وإنما الطفل ابنها مات لأنها اضجعت عليه. وقامت وسرقت ابني وادعته لنفسها، فالطفل الميت هو طفلها، والحي طفلي. وأنكرت المرأة الأخرى هذا الكلام وقالت بل الحي هو طفلي.

فقال الملك سليمان أيتوني بسيف. فأتوه بسيف. فقال: اشطروا هذا الطفل شطرين واعطوا كلا من المرأتين شطراً. فصاحت الأولى: رحماك يا سيدي الملك! لا تشطروه! اعطوه كله لها. وقالت الأخرى: بل اشطره واعطوني نصفه! فقال سليمان الملك: اعطوه للأولى فهي أمه.

فلما سمع جميع إسرائيل بهذا الحكم خافوا سليمان، لأنهم رأوا حكمة الله فيه لإجراء الحكم

فأين سليمان يحكم بقضية فلسطين؟!

هيئة الأمم قطيع غنم يرعاه ذئاب!

ومجلس الأمن جمعية لصوص متآمرين!

فما بقي إلا محكمة العدل في لاهاي... فهل فيها سليمان؟

أجل، فيها البدوي باشا رئيسها، وهو مصري عربي.

ولكن، ألا تنبت هناك رؤوس أفاعي الصهيونية؟ أو عبيد الصهيونية مثل رومان؟!

قضية فلسطين أوضح من قضية المرأتين المتنازعتي الطفل!

الصهيونيون يقولون: اشطروا فلسطين شطرين: لنا شطر وللعرب شطر!!!

والعرب يقولون: لا تشطروها هي لسكانها المقيمين فيها..

عرب ويهود على السواء!

فأين سليمان يحكم؟ هل يتقمص في برنادوت؟!!

نقولا الحداد

في محيط النحو:

جرى النحاة على اعتبار كلمة (أشياء) ممنوعة من الصرف، والتمسوا لذلك الحكم عللا غريبة؛ فمنهم من اعتبرها اسماً مفرداً منتهياً بالألف الممدودة ليبرر منعها من الصرف؛ وهذا غريب جداً، لأن قصد الجمع واضح كل الوضوح في هذه الكلمة. ومنهم من قرر أنها محولة عن (شيئاء)؛ ومنهم من تعسف فادعى أنها جمع (شيء) على وزن (سيء) وقال إنها في الأصل (أشيئاء) على وزن (أدعياء) ثم حصل فيها ما ادعاه من قلب وحذف مما لا محل لعرضه على القارئين.

والذي استطعت أن أهتدي إليه بعد روية وتأمل أن الكلمة جمع (شيء) ووزنها (أفعال) ومثالها جمع (فيء) وهو (أفياء) وحقها أن تكون مصروفة كما صرفت (أفياء) وأمثالها ولا حجة لمن منعها الصرف بورودها غير منونة في الشعر، لأن الضرورة الشعرية تبيح صرف الممنوع والعكس؛ ولكنهم وجدوها في القرآن الكريم في سورة المائدة غير منونة، فقد جاءت في قوله تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤكم) ويخيل إلي أن عدم تنوينها ليس نتيجة علة من العلل التي أوردوها ولكنه نتيجة القاعدة العامة التي اتفق عليها النحاة وهي جواز صرف منع الصرف وصرف الممنوع للتناسب والضرورة، وما التناسب إلا مراعاة الانسجام في جرس الكلمات وائتلاف النغم بين أجزائها؛ ولذلك قرىء في المتواتر (سلاسلا وأغلالاً وسعيراً) وكلمة (سلاسل) ممنوعة من الصرف لأنها صيغة منتهى الجموع، ولكنها صرفت لتنسجم مع (أغلالا وسعيراً) وقرىء (ولا يغوثا ويعوقا ونسراً) و(يغوث ويعوق) ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ولكنهما صرفا في هذه القراءة المتواترة لينسجم جرسها مع (نسراً) وكذلك (كانت قواريرا قواريرا من فضة قدروها تقديراً). فإن قوارير الأولى نونت لتناسب فواصل الآيات.